الحياة اليوم يرى عملية اغتيال إسرائيل لـ «العاروري» للتغطية على الفشل العسكري بغزة ويناقش تعليق أمريكا مساعدات للاحتلال بقيمة 14 مليار و200 مليون دولار

مضامين الفقرة الأولى: وفد أمريكي بمصر

استعرض البرنامج تقرير يرصد استقبال الرئيس عبد الفتاح السيسي اليوم وفدًا من الحزبين الديمقراطي والجمهوري من مختلف اللجان بالكونجرس الأمريكي، برئاسة السيناتور "جوني إرنست"، وذلك بحضور سامح شكري وزير الخارجية. وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي بأن اللقاء شهد تأكيد أهمية ومحورية الشراكة الاستراتيجية والعلاقات الوثيقة بين مصر والولايات المتحدة، حيث أكد الوفد الأمريكي حرص الولايات المتحدة، والكونجرس بصفة خاصة، على تطوير مجالات التعاون المشترك بين البلدين، إدراكًا لمكانة ودور مصر الإقليمي وجهودها الدؤوبة لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وأظهر التقرير أن المتحدث الرسمي قال إن اللقاء شهد حوارًا مفتوحًا بين الرئيس والوفد الأمريكي بشأن تطورات المشهد الإقليمي، لا سيما في قطاع غزة، حيث استعرض الرئيس السياق العام للأوضاع الحالية، مشددًا على ضرورة العمل بجدية على التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية، من خلال إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقًا للمرجعيات المعتمدة، مؤكدًا أن الأولوية الراهنة تتمثل في التوصل إلى وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، ونفاذ المساعدات الإغاثية بالكميات الكافية لمواجهة المأساة الإنسانية التي يواجهها أهالي القطاع، اتساقًا وتنفيذًا للقرارات الأممية ذات الصلة، كما شدد الرئيس على رفض مصر التام لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال تهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

وأكد الدكتور ماك شرقاوي المحلل السياسي الأمريكي، أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يشدد على ضرورة العمل بجدية على التسوية العادلة الشاملة للقضية الفلسطينية، متابعًا أن أعضاء الوفد الأمريكي يشيدون بجهد مصر على المسارين السياسي والإنساني. وأضاف أن الكونجرس الأمريكي علق مناقشة تقديم 14 مليار و200 مليون دولار لإسرائيل، وأيضًا رفض إرسال طائرات أباتشي جديدة لإسرائيل، وهذا يعني أن "الحنفية قُفلت من أمريكا". وتابع بأن زيارة وفد الكونجرس الأمريكي لمصر ولقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي في غاية الأهمية ورسالة مهمة، بما يعني أن حل الأزمة يأتي من القاهرة.

وذكر أن الدور المصري مهم للغاية في ظل التصعيد الكبير من جانب الاحتلال لتوسيع دائرة الصراع بعد اغتيال نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري، وتفجيرات إيران، الأمر الذي يسهم في توسيع الصراع في المنطقة. وأوضح أن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو يريد توريط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب إقليمية، وكذلك توريط فرنسا وبريطانيا في تلك الحرب. وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت أن إسرائيل لم تبلغها بعملية اغتيال صالح العاروري، بينما ذكرت إسرائيل أنها أبلغت واشنطن لحظة تنفيذ العملية.

مضامين الفقرة الثانية: استشهاد صالح العاروري

أكد الدكتور أحمد فؤاد أنور، الخبير في الشأن الإسرائيلي، أن هناك تصعيدًا كبيرًا من جانب إسرائيل في المنطقة بعد إقدامها على اغتيال صالح العاروري في لبنان. وأضاف أن ضرب مكتب علني وأهداف سهلة بها خسة وتصعيد ومحاولة لإفشال الجهود التي تسعى إلى التهدئة ووقف العدوان واتخاذ خطوات لوقف إطلاق النار، ومحاولة لتغيير قواعد الاشتباك. وأشار إلى أن الجانب الإسرائيلي يتحرك ويشعر أنه مفلس بعدما لم يحقق أي هدف عسكري خلال عدوانه على غزة. وأوضح أن أهداف الحرب لم تتحقق، وبالتالي تسعى إسرائيل إلى محاولة دغدغة مشاعر الإسرائيليين، للزعم بأنه وصل إلى إنجاز عسكري، مؤكدًا أن هذا تصعيد خطير، ويمثل إجهاضًا لمحاولات التهدئة، بينما سيكون لحركة المقاومة الفلسطينية رد محسوب وموجع، وتوقع أن حزب الله لن يدخل الجبهة لكنه سيسجل مواقف وسيرد؛ لأن الحادث يعتبر انتهاكًا لسيادة لبنان.

مضامين الفقرة الثالثة: زيادة الأسعار

استعرض البرنامج تصريحات مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، خلال المؤتمر الصحفي؛ لتوضيح أسباب زيادة أسعار الخدمات، في عدد من القطاعات، وقال إنّ البنك المركزي يختص بالسياسة النقدية، حيث يعمل البنك المركزي على مكافحة التضخم وتقليله عبر آليات كثيرة منها سعر الفائدة وسعر الصرف، وكلها آليات وليست غايات بهدف تقليل التضخم. وأضاف أن الحكومة تعمل مع البنك المركزي بتنسيق كامل، وهناك لقاءات أسبوعية تتم مع المحافظ وكل الوزراء حيث نستهدف العودة بالتضخم إلى ما دون 10% اعتبارًا من عام 2025 وهذا يحسن كل مؤشرات الدولة.

وتابع رئيس الوزراء، بأن البنك المركزي يدير كل هذه الإجراءات بتنسيق كامل مع الدولة، كما تطرق إلى الإصلاحات الهيكلية، وشرح أنها استمرار قدرة الاقتصاد المصري على مقاومة أي صدمات عنيفة، ويكون ذلك بالتركيز على قطاعات الاقتصاد المستدامة التي لا تتأثر في قطاعات مثل الزراعة والصناعة والمشروعات الإنتاجية. ولفت، إلى أن الدولة على مدار السنة ونصف السنة الماضية نفذت مجموعة كبيرة من الإصلاحات متمثلة في مجموعة حوافز وتغيير قانون الاستثمار بالإضافة إلى قرارات المجلس الأعلى للاستثمار والرخصة الذهبية وتيسير الإجراءات للحصول على أراضي ووثيقة سياسة ملكية الدولة.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، إنه فيما يتعلق برغيف الخبز فهناك 275 مليون رغيف يوميًا يتم خبزهم من الفجر وحتى الصباح، مما يعنى 100 مليار رغيف في السنة وتكلفة فاتورة رغيف الخبز 91 مليار جنيه على الدولة. وأشار إلى أنه فيما يتعلق بأنبوبة البوتاجاز يتم استهلاك 280 مليون أنبوبة بوتاجاز سنويًا، وتستهلك سنويا 18 مليار لتر سولار.

وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء، أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى تصريحات لوزير الكهرباء في مؤتمر –قبل 3 سنوات– أوضح خلالها آنذاك أنه بحلول العام الجاري 2024 من المفترض انتهاء دعم الكهرباء، ووقتها كانت هناك خطة زيادات للأسعار –مُعلنة ومنشورة– لتنفيذها على أساس سعر الدولار وقتها 16 جنيهًا، وهنا قد يُطرح سؤال حول علاقة الدولار بتسعير الكهرباء، والإجابة هي أن الوقود المُشغِّل لكل محطات الكهرباء لدينا نشتريه بالدولار، وبالتالي فإن شراء هذا الوقود على أساس سعر الدولار 16 جنيه مختلف تمامًا عن شرائه عند مستويات الأسعار الحالية للدولار التي تبلغ نحو 31 جنيهًا.

وأضاف الدكتور مدبولي أن وزير الكهرباء أعلن أن دعم الكهرباء وصل إلى 90 مليار جنيه خلال هذا العام فقط، وقال رئيس الوزراء: «عند تجميع البنود الـ 5 سالفة الذكر، فنحن نتحدث عن قيمة إجمالية لدعم هذه البنود تبلغ 342 مليار جنيه مقارنة بأقل من 100 مليار جنيه منذ عامين، وأريد من خلال هذا الحديث أن أضع أمام كل المواطنين المصريين الصورة الحالية، لأن هذه أموال الشعب المصري».

وأضاف رئيس الوزراء: «نضطر اليوم لدعم هذه البنود بقيمة 342 مليارًا من الخزانة العامة لأنها حجم كبير للغاية، ويتم استدانتها ووضعها على عجز الموازنة، وهناك تحد كبير لأنه منذ عامين كنا نحصل على هذه القروض بسعر فائدة يصل إلى أقل من 10% لكنها وصلت الآن إلى أكثر من 25%، وهذه أعباء لا يمكن للدولة وهي تدير شئونها الاستمرار فيها، فبالتالي تحملنا كثيرًا خلال الفترة الماضية، وكانت الحكومة ترجئ اللجوء لأي زيادات في ظل الظروف التي نمر بها جميعا، لكن تم تحديد نهاية 2023 كآخر إرجاء للزيادات، على أن يتم النظر اعتبارًا من أول 2024 في كيفية التحرك باتجاه معين، لأنه كان أمرًا مستحيلًا أن تظل الدولة في الاستمرار بزيادة الديون وأعبائه، والفجوة الواقعة في هذا الشأن فيما يتعلق بالدعم الذي اتخذنا فيه شوطًا جيدًا نحو ترشيده».

وذكر أن كل مواطن يتم محاسبته على مقدار ما يستهلكه في الكيلو وات لكل ساعة، ومع الزيادات التي حدثت زادت التكلفة على الدولة من سعر صرف وخدمات تقوم بها الدولة؛ لافتًا إلى أن تكلفة الكيلو وات تبلغ 177 قرشًا وهي التكلفة الفعلية التي تتحملها الدولة، رغم أن التكلفة كانت أقل بكثير قبل ذلك، ولذا فلجأت الدولة لزيادة شرائح الاستهلاك لغير محدودي الدخل والتجاري مقابل دعم محدودي الدخل، ورغم تلك الزيادات فكل الشرائح لا تزال تدفع أقل من التكلفة الفعلية. وقال: «حينما لجأنا إلى قرار الزيادات طلبت من وزير الكهرباء وضع عدد من السيناريوهات للتحرك إزائها بخصوص هذا الوضع، وجرى وضع سيناريو للخروج من الأزمة التي كانت قائمة، وسيناريو آخر أكثر شدة لإنهاء الأزمة خلال عامين فقط، وهو تقليل الدعم، أو تخفيف الدعم خلال سنتين فقط، والبديل الآخر هو حل المشكلة على مدار خمس سنوات من أجل تخفيف تبعات المشكلة على المواطن».

وشرح رئيس الوزراء، استهلاك الشرائح والتكلفة، مشيرًا إلى أن التكلفة الاجمالية اليوم التي تتحملها الدولة تمثل 177 قرشا، فبينما الشريحة الأولى التي تستهلك من 0 حتى 50 كيلو وات لكل ساعة، كانت تدفع فقط 48 قرشًا، وفي ظل الزيادة سيكون المبلغ 58قرشًا، أما الشريحة التي تليها والتي تستهلك من 50 لـ 100 كيلو وات لكل ساعة، فكانت تدفع 58 قرشًا ومن خلال الزيادة يصل المبلغ إلى 68 قرشًا، وبالنسبة للشريحة الثالثة التي تستهلك بدءً من 100 وحتى 200 كيلو وات، كانت تدفع 77 قرشًا ووفقا للزيادة سيصل إلى حوالي 85 قرشًا لكل كيلو وات.

وأوضح أن الحكومة تابعت ما وجه لها من انتقادات بعد رفع أسعار بعض السلع، موضحًا أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى كان هناك تأكيدات أن إصلاح أي اقتصاد يتطلب ترشيد إنفاق. وأضاف أنه عندما بدأت الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي بدأت التركيز على ترشيد الدعم، مشيرًا إلى أن عام 2021 لم يكن هناك دعم للمواد البترولية سوى أنبوبة البوتاجاز. ولفت إلى أنه كان هناك خطة للانتهاء من دعم الكهرباء بحلول عام 2024، والزيادات التي تتم عام بعد عام حتى 2025، موضحًا أن الدولة تحملت عن المواطن الأعباء الكبيرة فيما يخص التضخم وارتفاع الأسعار وتم اتخاذ إجراءات استراتيجية.

وقال الكاتب الصحفي عماد الدين حسين، إن تصريحات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء اليوم، تشرح للمواطنين حقيقة ما يحدث على الأرض فيما يخص الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع والخدمات. وأضاف أن الدولة كانت تسير بخطوات ثابتة حتى انتشار جائحة كورونا وبعدها الأزمة الروسية. وأكد أن الحرب الروسية الأوكرانية جزء من الأزمة وهناك جزء آخر خطير وهو أزمة الديون العالمية أو الركود العالمي. وأشار إلى أن عددًا كبيرًا من الدول في أثناء فترة جائحة كورونا ومنها الولايات المتحدة قررت عمل ما يسمى بالحزم التحفيزية، متابعًا بأن هذه الدول تعطي المواطنين دعمًا ماليًا بسبب الإغلاق الكلي في فترة كورونا، وبالتالي انكمش الاقتصاد العالمي. وأوضح أن أزمة الديون التي يشهدها العالم هي الأعلى على الإطلاق، مضيفًا أنه عندما يُصاب الاقتصاد الأمريكي بالزكام يعطس العالم كله ومصر جزء من العالم وللأسف جزء من الاقتصاد قائم على الأموال الساخنة التي تعتمد على سعر فائدة عالية. وأشار إلى أن حوالي 22 مليار دولار خرجت من مصر في عام 2022 وهذا ما سبب العجز الموجود حاليًا، لذلك يجب أن تكون حجم الصادرات مثل الواردات لسد هذا العجز، وهذا يحتاج إدارة اقتصادية رشيدة جدًا.

مضامين الفقرة الرابعة: المواطنة في مصر

قالت الإعلامية لبنى عسل إن المركز الإعلامي لمجلس الوزراء نشر تقريرًا تضمن انفوجراف بعنوان «حلم المواطنة والوحدة الوطنية يصبح واقعا يعيشه المصريون بفضل دولة 30 يونيو». وأضافت أن التقرير أبرز رؤية المؤسسات الدولية ووسائل الإعلام الأجنبية لملف المواطنة في مصر، حيث ذكرت صحيفة المونيتور عام 2022 أنّ الرئيس عبد الفتاح السيسي أصدر قرارًا بتعيين قاضٍ مسيحي رئيسًا للمحكمة الدستورية العليا لأول مرة في خطوة وصفت بالتاريخية، وأشارت "أوبن دورز انترناشونال" وهي مؤسسة دولية في عام 2023، إلى اهتمام الرئيس السيسي بالحديث بشكل منتظم وإيجابي عن المسيحيين في مصر ومواصلة جهوده لخلق هوية مصرية واحدة تشمل المسلمين والمسيحيين، فيما أشارت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية عام 2023، إلى مواصلة الحريات الدينية في مصر التحسن، فضلًا عن استمرار الحكومة في تقديم مبادرات لتعزيز التسامح الديني، مشيدة بتحقيق وزارة التربية والتعليم تقدمًا في مراجعة الكتب المدرسية لبعض الصفوف الدراسية لإزالة نصوص معينة تضر بحقوق الأقليات الدينية.

وأشارت إلى أن خدمة أبحاث الكونجرس الأمريكي عام 2023، أكدت أنّ الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه منصبه وهو يدعو إلى مزيد من التعايش والوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين، كما أشارت إلي أن أسوشيتد بريس عام 2022 قالت إن الرئيس السيسي الحديث حرص منذ توليه منصبه على حضور قداس عيد الميلاد الأرثوذكسي، مشيرة إلى اتخاذه خطوات لتمكين المسيحيين، بما في ذلك تعيين أول سيدة مسيحية كمحافظ، فضلا عن السماح ببناء الكنائس بعد عقود من التوقف، بينما أكدت رويترز في عام 2019، أنّ افتتاح الرئيس عبد الفتاح السيسي أكبر مسجد وكنيسة في مصر في العاصمة الإدارية الجديدة يعد رسالة رمزية للتسامح في مصر.

مضامين الفقرة الخامسة: صندوق كبار السن

قال الدكتور محمود شعبان مدير عام الإدارة العامة لرعاية المسنين بوزارة التضامن، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه بتمويل صندوق كبار السن

100 مليون جنيه، بعد صدور القانون، لافتًا إلى أن الدولة ممثلة بوزارة التضامن الاجتماعي تتخذ خطوات ثابتة وسريعة بهذا الملف. وأضاف أن المادة 83 من الدستور المصري نصت على حق كبار السن في الرعاية والحماية والتوقير والحفاظ عليهم، لافتًا إلى أن الوزارة تعمل بهذا الملف من خلال محورين، هما: التشريعي والخدمي. وتابع، بأن وزارة التضامن الاجتماعي تعمل في إطار الاستراتيجية الوطنية لحقوق المسنين وهي الأولى من نوعها التي لم تطبق في مصر من قبل، لافتًا إلى وجود اللجنة العليا لكبار السن برئاسة وزيرة التضامن الاجتماعي إضافة إلى عضوية بعض الوزارات المعنية بذلك الملف فضلا عن مشاركة بعض المسنين باللجنة للحديث عن احتياجاتهم.

وأكد محمود شعبان مدير عام الإدارة العامة لرعاية المسنين بوزارة التضامن الاجتماعي، أن الدولة المصرية أولت اهتماما كبيرًا بكبار السن، وعملت على تعزيز الرعاية لهم، مشيرًا إلى أن وزارة التضامن تقيم برامج ثقافية وترفيهية لكبار السن في كافة المحافظات. وأضاف أن الوزارة تعمل على تجميع كل المسنين في كل 4 محافظات وتقيم لهم برامج ثقافية وترفيهية وفنية لاكتشاف مواهبهم. وأوضح أن وزارة التضامن حريصة على اكتشاف مواهب المسنين، وتعمل على إشراكهم في المعارض التي يجري تنظيمها للحرف اليدوية والتراثية.